

Distr.: General
30 September 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

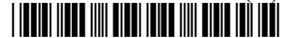
١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ويغطي التطورات الرئيسية التي استجرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقرير المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/388)، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها؛ والآثار المترتبة على العمليات التي نفذتها البعثة ضد الجماعات المسلحة من أجل ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها. ويتضمن هذا التقرير أيضاً آخر المستجدات بشأن إعادة تشكيل البعثة ووضع خارطة الطريق لنقل الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانياً - التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٢ - في ٧ أيلول/سبتمبر، افتتح الرئيس جوزيف كاييلا حواراً وطنياً مشدداً على أن هذا الحوار سيساعد في تعزيز التماسك الداخلي من أجل التغلب على العدوان الخارجي، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، ووضع حد لدوامه العنف في شرق البلد وتمهيد الطريق لإحلال سلام دائم وتحقيق التنمية.

٣ - ووفقاً للمرسوم الرئاسي الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، كان قد تم الاضطلاع بعمليات تحضيرية لوضع إطار لهذا الحوار بين أصحاب المصلحة الكونغوليين.



ورداً على اعتماد هذا المرسوم، أصدرت مجموعات المعارضة في البرلمان بياناً مشتركاً في ١ تموز/يوليه شجبت فيه استبعاد أصحاب مصلحة رئيسيين من المرحلة التحضيرية. وأكدت شواغلهم من جديد في بيان أصدرته في ١١ تموز/يوليه مجموعة أخرى من أحزاب المعارضة اقترحت بدائل للإطار المعلن عنه ودعت إلى إجراء عملية وساطة إقليمية وإشراك المجتمع الدولي. وفي ٤ تموز/يوليه، رفض وزير الاتصالات والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، لاميير مندي، دعوات المعارضة لإجراء عملية وساطة دولية بشأن الحوار، في حين أكدت شريحة واسعة من المجتمع المدني مشاركتها في ٢٠ تموز/يوليه.

٤ - وفي ٧ آب/أغسطس، اتصلت هيئة رئاسة الحوار الوطني التي يرأسها رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، ورئيس مجلس الشيوخ ليون كينغو وا دوندو، برئيس جمهورية الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، الذي وافق من حيث المبدأ على تيسير هذه العملية. وفي ١٠ آب/أغسطس، واستجابةً لنداءات دعت لأن تكون العملية أكثر شمولاً، أنشأت هيئة الرئاسة "مجموعة اتصال" مختلطة لوضع النظام الداخلي للحوار وجدول أعماله. وانضمت مجموعتان من مجموعات المعارضة في البرلمان، مجموعة "الليبراليين" (التابعة لرئيس مجلس الشيوخ كينغو وا دوندو) وحركة تحرير الكونغو، إلى هذه الأعمال التحضيرية والتزمتا بالمشاركة في الحوار الوطني، لكن أكبر مجموعتين من مجموعات المعارضة في البرلمان، أي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحلفائه والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، رفضتا المشاركة.

٥ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حكومة رواندا أوامر دولية بإلقاء القبض وطلبات تسليم بحق أربعة قادة من حركة ٢٣ آذار/مارس بتهم تأسيس حركة تمردية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والأشخاص المعنيون بذلك، الذين كانوا قد لجأوا إلى رواندا في ١٦ آذار/مارس، هم بودوان نغارويي، وإريك باديج، وإنوسان زيموريندا، وجان - ماري رونيجا.

التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية المشمولة بالاتفاق الإطارى للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

إصلاح قطاع الأمن

٦ - تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بوسائل منها إنشاء قوة الرد السريع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت عملية إصلاح مركز التدريب التكتيكي من أجل تدريب ثلاث كتائب مشاة لقوة الرد السريع واختير المدربون من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، وقع الرئيس كاييلا مرسوما بشأن ترقية وتقاعد أكثر من ١٠٠ من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يشير إلى إحراز تقدم في وضع سياسة للحكومة بشأن الأفراد العسكريين دعماً لإصلاح الجيش.

توطيد سلطة الدولة

٨ - تواصلت الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الحكومة وتوطيدها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة. وفي ١٩ تموز/يوليه، أكملت هيئة الطرق الوطنية والبعثة دراسة الجدوى لإصلاح طريق أومبو - ماسيسي عبر واليكالي في كيفو الشمالية. أما في كيفو الجنوبية، فإن الحكومة والشركاء الدوليين واصلوا العمل على وضع مبادرة مشتركة أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ من أجل تقييم الخدمات الأساسية المقدمة إلى السكان وتحسين نوعيتها.

تحقيق اللامركزية

٩ - في إطار حملة للتوعية الوطنية بشأن عملية تحقيق اللامركزية دامت ثلاثة أشهر، عقد اجتماع أول في ماتادي في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس. وعُقدت اجتماعات أخرى في جميع عواصم المقاطعات، حيث انصب الاهتمام على إدارة الكيانات الإقليمية اللامركزية.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

١٠ - تواصلت الجهود الرامية إلى إصلاح أجهزة الرقابة المالية. ففي أيلول/سبتمبر، شرعت وزارة المالية في تنقيح مشروع المرسوم المتعلق بإصلاح الإدارة المالية على النحو الذي أوصى به رئيس الوزراء أوغستين ماتاتا بونيو. وينص مشروع المرسوم على إدخال تغييرات هامة على الهيكل الداخلي للوزارة، بما في ذلك إنشاء مديرية عامة جديدة للخزانة وإدارة لمراجعة الحسابات.

المصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية

١١ - أُحرز تقدم في إحياء العملية الانتخابية. ففي ١٠ تموز/يوليه، عُقد في كينشاسا الاجتماع الأول للجنة الشراكة من أجل الانتخابات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وخلال الاجتماع، أكد من جديد رئيس اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة، أبو أبولينير مالو مالو، التزام تلك المؤسسة بإجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠١٤. وفي ٢٣ تموز/يوليه، ترأس

الرئيس كاييلا اجتماعاً أكد فيه اعتزام الحكومة تنظيم انتخابات محلية وفي المقاطعات في أقرب وقت ممكن.

١٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه، تلقت رسالة من الحكومة تطلب فيها إلى الأمم المتحدة مواصلة ما تقدمه من مساعدة تقنية انتخابية لإجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات المقبلة علاوة على الانتخابات العامة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية من أجل تقييم الوضع ووضع توصيات في هذا الصدد.

الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣ - ازداد الوضع في كيفو الشمالية تدهوراً بعد أن بادرت حركة ٢٣ آذار/مارس بشن هجوم على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٤ تموز/يوليه. وصد الجيش الكونغولي هذا الهجوم وتقدم مسيطراً على مواقع باتجاه كيبومبا على بعد ٣٠ كيلومتراً شمال غوما. وفي ١٦ تموز/يوليه، وجهت وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية رواندا رسالة إلى البعثة تحتج فيها على تعرض أراضيها لقصف متعمد في ١٥ تموز/يوليه، انطلاقاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أصدرت البعثة بياناً صحفياً أوضح فيه أنها لم تطلق أي نيران في ١٥ تموز/يوليه وشجعت حكومة رواندا على العمل من خلال الآلية المشتركة الموسعة للتحقق من أجل التأكد من الوقائع المتعلقة بهذا الحادث.

١٤ - وفي أعقاب فترة هدوء استمرت عدة أسابيع، شنت حركة ٢٣ آذار/مارس هجوماً آخر على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ آب/أغسطس كما قصفت مدينة غوما ومواقع للبعثة في مرتفعات مونيغي في ٢٢ آب/أغسطس، منتهكة بذلك المنطقة الأمنية التي أنشأتها البعثة في ٣٠ تموز/يوليه في منطقة غوما - ساكي. وقصفت حركة ٢٣ آذار/مارس بشكل عشوائي المناطق المأهولة بالسكان في غوما وما حولها، بما في ذلك أماكن قريبة من مخيمات للمشردين داخليا والمطار. وبعد أن بدأت حركة ٢٣ آذار/مارس قصف غوما في ٢٤ آب/أغسطس، قام متظاهرون اهتموا بالبعثة بالتقاعس بمهاجمة مرافق تابعة لها بالقرب من مطار غوما، مستخدمين الحجارة وقنابل مولوتوف.

١٥ - ونتيجة لقصف حركة ٢٣ آذار/مارس المناطق المأهولة بالمدينين ومواقع البعثة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ آب/أغسطس، قُتل ما مجموعه ٨ مدينين وأصيب ٤٠ آخرين على الأقل. علاوة على ذلك، قُتل أحد حفظة السلام من الوحدة التترانية وأصيب بجروح ١٤ من حفظة السلام من وحدة جنوب أفريقيا والوحدة التترانية في موقعهما في منطقة مونيغي؛ وتوفي لاحقاً أحد حفظة السلام التترانيين متأثراً بجراحه. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد استهداف مواقع حركة ٢٣ آذار/مارس

بنيران المدفعية والإغارة عليها بطائرات هليكوبتر هجومية، بشن هجوم على مرتفعات كيباتي التي تسيطر عليها حركة ٢٣ آذار/مارس، فأجبرت الجماعة المسلحة على التراجع من المواقع التي كانت تمسكها منها غوما ومطارها ومخيمات المشردين داخلياً. وقدمت البعثة الدعم التكتيكي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، باستخدام مواردها من المدفعية وقذائف الهاون والقوات البرية من لواء التدخل واللواء في كيفو الشمالية، علاوة على طائرات الهليكوبتر الهجومية. وفي ٣٠ آب/أغسطس، تراجعت حركة ٢٣ آذار/مارس إلى كيبوما.

١٦ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ آب/أغسطس، وفي ثلاث حالات على الأقل، أصابت قذائف المدفعية مناطق مأهولة بالسكان في الأراضي الرواندية قرب الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مقتل ٣ مدنيين وإصابة ٣٤ آخرين بجروح. ورداً على بيان صادر عن المتحدث باسم قوات الدفاع الرواندية يتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام مدفعتها متعمدة قصف الأراضي الرواندية، ادعى السيد ميندي، خلال مؤتمر صحفي عُقد في ٢٣ آب/أغسطس، أن قذائف مدفعية أُطلقت في ٢٢ آب/أغسطس من الأراضي الرواندية على مناطق سكنية في غوما والمناطق النائية في مونيحي، في سياق تجدد هجمات عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي اليوم نفسه، شاركت البعثة مع الآلية المشتركة الموسعة للتحقق في عملية تحقق في غوما لم تسفر عن تأكيد فوري لوقوع قذائف هاون في بلدة غيسيني الحدودية الرواندية أو بالقرب منها. وقد شهدت البعثة، من مرتفعات مونيحي، عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس وهي تطلق قذائف هاون وصواريخ وقذائف مدفعية على الأراضي الرواندية من موقعها في كيباتي قرب الحدود في ٢٢ و ٢٤ و ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس. وأصدرت وزيرة الشؤون الخارجية الرواندية، لويز موشيكيوابو، بياناً في ٢٨ آب/أغسطس تتهم فيه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بإطلاق ٣٤ قذيفة على الأقل على رواندا في شهر آب/أغسطس، ووصفت تلك الأحداث بأنها "استفزازاً" وأكدت على أن رواندا لن تتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن نفسها. وفي محاولة لمنع المزيد من تصعيد الوضع، سافر ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقائد القوة في البعثة في ٢٩ آب/أغسطس إلى كيغالي للاجتماع مع السلطات الرواندية. ومما ساعد أيضاً على نزع فتيل التوتر في المنطقة الجهود الدبلوماسية المتضامنة التي بذلتها كل من مبعوثي الخاصة ماري روبنسون، والممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بوبكر غاوسو ديارا، والممثل الخاص للولايات المتحدة، راس فينغولد، وكبير منسقي الاتحاد الأوروبي، كوين فيرفايكي.

١٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، تلقيت رسالة من حكومة رواندا تدّعي فيها وجود توافق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتعاون بين لواء التدخل التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ١٦ تموز/يوليه، طلبت أن توفر حكومة رواندا أدلة ملموسة تثبت ادعاءاتها. وفي ١٧ تموز/يوليه، تلقيت رسالة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدحض فيها ادعاءات رواندا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، وفّرت رواندا معلومات إضافية تتعلق بتلك بالادعاءات، وهي معلومات لم تؤكد البعثة لكنها أحالتها إلى الآلية المشتركة الموسّعة للتحقق بهدف إجراء مزيد من التحقيقات.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنّت جماعات مسلحة أخرى، ولا سيما الحركة الشعبية للدفاع عن النفس، ومايي - مايبى نياتورا، وقوات الدفاع عن مصالح الشعب الكونغولي، هجمات على حركة ٢٣ آذار/مارس في مواقع مختلفة من إقليميّ نيراغونغو وروتشورو. وفي ٦ تموز/يوليه، هاجم ما يزيد على ٣٠ من العناصر المسلحة التابعة لجماعة مايبى - مايبى، يرتدون ملابس مدنية، عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس في كانياروشينيا، وأفيد أيضاً بأن تلك العناصر المسلحة أطلقت النار على السكان المحليين، مما أدى إلى مقتل شخص. وتصدياً للتهديد المحدق بالسكان المدنيين، نفّذت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار عملية ضد عناصر مايبى - مايبى، أسفرت عن مقتل شخص وإصابة اثنين بجراح، وإلقاء القبض على شخص آخر.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنّت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، المعروفة أيضاً بمايبى - مايبى شيكا، هجوماً على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية. وفي ٧ تموز/يوليه، شنّت عناصر تابعة لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، بقيادة شيكا نفسه، هجوماً على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في لوفونغى، بإقليم واليكالي، وأبلغ عن مقتل جنديين وتشريد ما يزيد على ٥٠٠ مدني. ووقعت اشتباكات في مناسبات عدة بين مايبى - مايبى شيكا وائتلاف مكوّن من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومايبى - مايبى نياتورا، مما أدى إلى تشريد مزيد من المدنيين في إقليم واليكالي.

٢٠ - وفي منطقة الشمال الكبير، ظل التهديد الناجم عن تحالف القوى الديمقراطية وجماعات مايبى - مايبى المحلية قائماً، من خلال شن الهجمات على السجون ومواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١ تموز/يوليه، شنّت جماعة مؤلفة من حوالي ٨٠ عنصراً من عناصر مايبى - مايبى، بدعم من تحالف الجبهة الديمقراطية، حسب ما أفادت

عنه التقارير، هجوماً على السجن في بلدة بيني وحررت ٢٤٤ سجيناً، بما في ذلك ٧٤ جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد صدرت إادات بحقهم، وكانت جماعة مايي - مايي قد حاولت تجنيدهم، حسبما أفادت به التقارير. وفي ١٠ تموز/يوليه، هاجم تحالف الجبهة الديمقراطية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كامانغو، على مسافة ٨٠ كيلومتراً شرقي بيني. وأُبلغ بأن القتال أدى إلى تشريد ما يقرب من ٦٦ ٠٠٠ مدني من كامانغو والمناطق المحيطة بها. وفي ١٤ تموز/يوليه، تعرضت دورية تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، كانت في طريقها من بيني إلى كامانغو في كيفو الشمالية، لكمين نصبته عناصر تحالف الجبهة الديمقراطية، وقد لحقت أضرار بمركبتين تابعتين للأمم المتحدة. وفي ١٥ تموز/يوليه، أطلق تحالف الجبهة الديمقراطية النار على طائرات عمودية تابعة للأمم المتحدة بالقرب من كامانغو، فألحق أضراراً طفيفة باثنتين منها. وفي ٢٠ تموز/يوليه، كان تحالف الجبهة الديمقراطية وراء مقتل ٥ جنود كونغوليين وإصابة ١٥ آخرين بجراح لدى محاولته استعادة السيطرة على كامانغو. واستطاعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الاحتفاظ بسيطرتها على كامانغو، بدعم قدمته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار من خلال نشر طائرات عمودية هجومية، إلا أن معظم المناطق المحيطة بكامانغو لا تزال غير مأمونة للأشخاص العائدين.

٢١ - وتدهورت الحالة الأمنية في كيفو الجنوبية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع تعثر عملية الإدماج، كثفت الجماعات المسلحة، بما في ذلك مايي - مايي ياكوتومبا، ومايي - مايي بيدي، والقوى الشعبية من أجل الديمقراطية في الكونغو واتحاد القوى الثورية الكونغولية - رايا موكومبوزي، أعمال النهب والتجنيد القسري والحرمان غير القانوني من الحرية وجباية الضرائب غير القانونية.

٢٢ - وفي ١٣ آب/أغسطس، على إثر اشتباكات وقعت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة مايي - مايي ياكوتومبا في ٨ و ٩ آب/أغسطس بالقرب من قرية كاتانغا، على مسافة ١٨ كيلومتراً جنوبي باراكا، هاجمت عناصر تابعة لجماعة مايي - مايي ياكوتومبا مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من بلدة باراكا في إقليم فيزي. وأُبلغ بأن هدفها كان تحرير عدد من مقاتليها الواقعين في الأسر واستعادة الميزة التكتيكية. ووفقاً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قُتل ١٣ عنصراً من عناصر مايي - مايي وأصيب ١١ آخرين بجراح. وفي ١٥ آب/أغسطس، قُتل ثمانية مدنيين في منازلهم ليلاً، بمن فيهم أربعة أطفال من جماعة بافوليرو، على يد مهاجمين مجهولي الهوية في إقليم أوفيرا بالقرب من موتارولي، وهي منطقة تعاني من انتشار العنف العرقي. وأنشئت لجنة تحقيق إقليمية للتحقيق في الحادث.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجودها في المناطق التي انسحبت منها جماعة مايي - مايي ياكوتومبا في كيفو الجنوبية. وأفادت التقارير الواردة منذ منتصف تموز/يوليه عن تحركات للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا باتجاه إقليم موينغا. واستمر كذلك ورود تقارير عن تسلل عناصر من القوات الوطنية لتحرير بوروندي عن طريق مختلف نقاط العبور إلى داخل إقليم أوفيرا.

٢٤ - وفي مانيما، عززت مختلف جماعات مايي - مايي، بما في ذلك جماعة مايي - مايي رايا موتومبوكي، وجودها حول المواقع الغنية بالمعادن بالقرب من بونيا وبانجي وكابامبار وكاسيسي ولوبوتو، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن ١٣٠.٠٠٠ مدني. وتعرضت المجموعات السكانية على طول الحدود بين مانيما وكيفو الجنوبية لأعمال نهب وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المتمركزة في قرية كيلمبوي في كيفو الجنوبية.

٢٥ - وفي كاتانغا، تواصلت الهجمات على المدنيين التي شنتها جماعات مايي - مايي وميليشيات الدفاع عن النفس المنشأة حديثاً. واستمر تزايد عدد المشردين داخلياً، وأشارت التقديرات إلى وجود ٤٤.٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً الجدد في تموز/يوليه في إقليم بويتو، على إثر عمليات شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جماعات مايي - مايي. وفي منطقة بينديرا، كاتانغا الشمالية، بالقرب من الحدود مع كيفو الجنوبية، شنت عناصر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجمات ضد المدنيين في القرى ومواقع التعدين الحرقي للذهب، وكذلك ضد المسافرين على طريق كالمي - نيونزو.

٢٦ - وفي مقاطعة أوريونتال، ظلت الحالة الأمنية في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة هادئة نسبياً، واستمر تراجع هجمات جيش الرب للمقاومة. ورغم أن عناصر جيش الرب ظلت تنشط في شمال أنغو، أويلي السفلى، لم يبلغ عن وقوع أي حوادث هامة. لكن تقارير أفادت بأن بعض العناصر المتبقية التابعة لجيش الرب للمقاومة شنت هجمات متفرقة في منطقة نجيليما - بانغادي - نيانغارا وعلى طول طريق دونغو - فارادجي في أويلي العليا.

٢٧ - وفي إقليم إيرومو الجنوبية وأرو، ظل الوضع هشاً. وفي ١٣ تموز/يوليه، اختطفت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري ١١ صياد سمك بالقرب من بحيرة ألبرت. وفي منطقة أرو، ظل جيش تحرير الشعب الكونغولي يشكل خطراً يهدد المدنيين الذين تتهمهم الميليشيا بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستهدفت عناصر جيش تحرير الشعب الكونغولي بهجمات كلاً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة

الوطنية الكونغولية في إنغبوكولو، حيث قُتل جندي في ١١ تموز/يوليه. وفي إيرومو الجنوبية، قُتل في ٢٢ تموز/يوليه جندي على يد عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري خلال إحدى الاشتباكات. وفي ٢٣ آب/أغسطس، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات بدعم محدود من البعثة ضد عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في محيط أفيبا، على مسافة ٧٠ كيلومتراً جنوبي بونيا. وتسبب القتال في تشريد ٥ ٠٠٠ مدني تجمّعوا طلباً للحماية حول قاعدة عمليات البعثة في أفيبا. وفي ٢٧ آب/أغسطس، كانت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري قد أعادت تنظيم صفوفها واستعادت السيطرة على سيكلي، على مسافة ٨ كيلومترات شمالي أفيبا. وفي الأسابيع التالية، وقعت اشتباكات بصورة متكررة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري بالقرب من سوكي، مما أدى إلى تشريد ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ شخص، انضم إليهم آخرون من الهاربين من العمليات التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف الجبهة الديمقراطية بالقرب من بيني.

الحالة الإنسانية

٢٨ - بلغ إجمالي العدد المقدّر للمشردين داخلياً ٢,٦ مليون شخص في ٣١ آب/أغسطس، وظلت كيفو الشمالية، التي وجد فيها أكثر من مليون مشرد داخلياً، وكيفو الجنوبية، التي وجد فيها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً، أكثر المقاطعات تأثراً حيث تواجد فيهما ما يقرب من ٦٥ في المائة من مجموع المشردين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مانبيما، تجاوز عدد المشردين داخلياً ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في ٣١ تموز/يوليه، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى امتداد رقعة القتال الدائر في كيفو الجنوبية إلى خارجها. وفي كاتانغا، استمر تزايد عدد المشردين داخلياً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢ نتيجةً لنشاط الجماعات المسلحة؛ وسُجل حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ مشرد داخلي في تلك المقاطعة في ٣١ آب/أغسطس.

٢٩ - واستمر تزايد الاحتياجات في مجال المساعدة الإنسانية بين المشردين داخلياً، ولا سيما للحصول على الأغذية والخدمات الصحية والمأوى والحماية. وظلّ توفير المياه والمرافق الصحية يشكل أولوية، بخاصة مع الإبلاغ عن حالات تفشي الكوليرا في مناطق عدة، ولا سيما في كيفو الجنوبية. وبقيت حالة تغذية الأطفال مثيرة للقلق، وخصوصاً حالة الأطفال المشردين ما دون الخامسة من العمر. وظل المشردون داخلياً يستخدمون أيضاً عدة مدارس كماوى في غوما.

٣٠ - كما ظلت المنطقة تعاني من الأثر الإنساني للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع تدفقات اللاجئين الجدد إلى بوروندي ورواندا وأوغندا. وفي ٣١ آب/أغسطس، بلغ عدد اللاجئين الكونغوليين الذين تستضيفهم بلدان منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا حوالي ٤٤٠.٠٠٠ لاجئ. واستضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً ما يقرب من ١٨٠.٠٠٠ لاجئ من بلدان أخرى في المنطقة، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣١ - وخلال زيارة أجرتها المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تموز/يوليه، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن تقديم مبلغ إضافي قدره ٤٥٨ مليون دولار لمساعدة ضحايا النزاع والفئات الضعيفة للفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقرّر الاستعراض نصف السنوي لخطّة العمل الإنسانية لعام ٢٠١٣ التي تقدّر بمبلغ ٨٩٢ مليون دولار والممولة بنسبة ٥١ في المائة تقريباً في ٩ أيلول/سبتمبر، أن يحوّل بعض التمويل لتلبية احتياجات المشردين داخلياً واللاجئين الجدد من جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ٤ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لبذل جهود التحصين ضد الحصبة بصورة عاجلة.

التطورات الاقتصادية

٣٢ - في ٦ تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء، ماتاتا بونيو، في تقييم منتصف المدة الذي أجراه لأداء حكومته، أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٨ في المائة وأن يظل معدل التضخم ما دون ١ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي حين بقي الإنتاج نشيطاً في قطاع التعدين وظل يشكل القوة المحركة للنمو الاقتصادي، فإن الانخفاض في أسعار المعادن في الأسواق الدولية أدى إلى الحدّ من أثر ارتفاع النواتج. وفي ٨ تموز/يوليه، دشّن الرئيس كابيلا في مواندا، بمقاطعة الكونغو السفلى، أول شبكة للألياف الضوئية في البلد، موصولة عن طريق نظام كابلي تحت سطح المياه.

التطورات الإقليمية

٣٣ - تمحورت التطورات الإقليمية أساساً حول الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في ظل تدهور البيئة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإحراز تقدم محدود في محادثات كمبالا الجارية بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس. وقد قدمت مزيداً من المعلومات بشأن هذه التطورات في تقريرتي عن تنفيذ

الإطار، ولا سيما بشأن مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر، الذي ركز على الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حماية المدنيين

٣٤ - استمر تزايد الهجمات ضد المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجلت مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة ما يقرب من ٥ ٠٠٠ حادث في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في تموز/يوليه. وفي كاتانغا، ظلت التهديدات الناشئة عن جماعات مايبى - مايبى كبيرة حيث بلغ عدد الحوادث المبلغ عنها ١٢٠ حادثاً في ٣١ تموز/يوليه. وفي مقاطعة أويونتال، بلغ عدد الحوادث المتصلة بالمدنيين التي أُفيد عنها ٤٥٥ حادثاً. وتشمل هذه الحوادث ١٣ هجوماً تعزى إلى جيش الرب للمقاومة، ولا سيما اختطاف ١٣ راشداً و ٣ أطفال. ولجأت البعثة، على نحو متزايد، إلى استخدام الاحتياطي المتنقل التابع لها وقواتها للرد السريع من أجل تعزيز حماية المدنيين في المناطق التي تدعو إلى القلق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُشرت ثمانية أفرقة حماية مشتركة لتعزيز تدابير حماية المدنيين في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أويونتال. وتلقت البعثة وقوات الأمن الوطنية ٤٠١ تنبيهاً بشأن الحماية عن طريق شبكات تنبيه المجتمعات المحلية بشأن تهديدات محتملة للسكان. واضطلعت البعثة بمتابعة التنبيهات من خلال نشر دورية تحقيق أو قوة للرد السريع. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أنشأت البعثة منطقة أمنية في غوما وحولها في إطار سعيها إلى التصدي لتهديدات العنف المحدق بالمدنيين على محور غوما - ساكي، وأعلنت عن نزع سلاح جميع الأفراد الذين لا ينتمون إلى قوات الأمن الوطنية.

نشر البعثة والعمليات التي اضطلعت بها للتصدي للجماعات المسلحة

٣٥ - تمشياً مع الأهداف التي صدر بها تكليف، ظلت نسبة ٩٢ في المائة من قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمرت البعثة في تسيير دوريات واسعة النطاق (بما في ذلك دوريات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية) في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وفي مقاطعات أويونتال ومانبيما وكاتانغا. ودعمت البعثة عدداً من العمليات العسكرية لحماية المدنيين، شملت عمليات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة إيتوري، بمقاطعة

أوريونتال، وفي إقليم أوفيرا (كيفو الجنوبية)، إلى جانب العملية التي قادتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لطرد حركة ٢٣ آذار/مارس من مرتفعات كيباتي في كيفو الشمالية. وأغلقت البعثة سبعة من مواقع الأفرقة لإتاحة الفرصة لإنشاء احتياطات إضافية للقوة، مما سيساعد البعثة على نشر قواها بقدر أكبر من المرونة.

٣٦ - وأعيد نشر حوالي ٤٥ ضابطاً من ضباط الأركان في البعثة لدعم إصلاح مركز التدريب التكتيكي في كيسانغاني وإنشاء خلية لتحليل المعلومات والعمليات في كينشاسا لأغراض إدارة قدرات منظومات المراقبة الجوية ذاتية التشغيل غير المسلحة في المستقبل.

٣٧ - وفيما يتعلق بلواء التدخل، نشر ما مجموعه ١٥٣ ٢ عنصراً من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وملاوي بحلول ٣١ آب/أغسطس من القوام المأذون به البالغ ٢ ٩٥٦ فرداً. ولم يتم بعد نشر حوالي ٧٥٠ جندي من ملاوي، إلى جانب بعض عناصر التمكين مثل طائرات هليكوبتر الهجومية الإضافية ومنظومات المراقبة الجوية ذاتية التشغيل غير المسلحة. ومع ذلك، بدأ لواء التدخل عملياته داخل المنطقة الأمنية المنشأة حديثاً حول غوما في ٣١ تموز/يوليه ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليات شنتت ضد حركة ٢٣ آذار/مارس في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ آب/أغسطس باستخدام قوات برية وطائرات هليكوبتر هجومية ونيران مدفعية.

رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة

٣٨ - في الوقت الذي تُجرى فيه عملية شراء ونشر منظومات المراقبة الجوية ذاتية التشغيل غير المسلحة، أحررت البعثة استعراضاً للإجراءات والآليات المعمول بها حالياً لرصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. ونتيجة لذلك، تعكف البعثة على وضع إجراءات جديدة لتوحيد وتبسيط عملية تسجيل تدفقات الأسلحة الخفيفة والثقيلة والذخيرة في سياق العمليات العسكرية وأنشطة نزع السلاح والتسريح. ويجري إعداد حزمة تدريبية لجميع أفراد البعثة المشاركين في أنشطة رصد تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة.

٣٩ - وبُذلت جهود لرصد التحركات على طول المناطق الحدودية الشرقية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير موثوق بها بإيصال دعم خارجي إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. ونظراً إلى أن البعثة أصبحت الآن جزءاً من الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، ينبغي أن تتحقق الآلية من هذه التقارير في المستقبل.

٤٠ - وعرضت البعثة جميع المعلومات المتاحة لديها بشأن عمليات ضبط الأسلحة على فريق الخبراء المعني بحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت

هذه العمليات ضبط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لأعتدة عسكرية سبق أن كانت بحوزة حركة ٢٣ آذار/مارس.

الدعم المقدم لإصلاح قطاعي الأمن والشرطة

٤١ - واصلت البعثة وغيرها من الشركاء الدوليين تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للتدريب المستمر للمجندين الجدد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يتوافق مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف البعثة والشركاء الآخرون على تقديم الدعم لتدريب ٢٥ ضابطاً في الجيش الكونغولي على كيفية وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها.

٤٢ - وفي مجال إصلاح قطاع الشرطة، عززت البعثة استراتيجيتها المتعلقة باشتراك موظفي البعثة مع الشرطة الوطنية الكونغولية في الموقع في غوما سعياً إلى تعزيز قدرة الشرطة على التوجيه والإبلاغ.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والشرطة الوطنية الكونغولية، بتنظيم حلقتي عمل في كيسانغاني لتوعية ٣٠٠ من أفراد الشرطة من الإناث على أساليب مكافحة العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وجرى في كيسانغاني أيضاً إنشاء أربعة مخافر شرطة للشرطة الخاصة المعنية بحماية المرأة والطفل وتم تسليمها، ومعها خمس مركبات و ٢٠ دراجة نارية ومعدات لوجستية وحاسوبية. وجرى تدريب ٢٥ من كبار الموظفين في الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم خمس نساء، في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي مقاطعة كاتانغا، تولت شرطة البعثة تدريب ٤٣ من مدربي الشرطة الوطنية الكونغولية ومدربي مركز تدريب الشرطة في كاسابا. وفي مقاطعة أوريونتال أيضاً، أطلقت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدورة التدريبية الخامسة الطويلة الأجل في مجال إنفاذ القانون والأمن البشري لفائدة ٥٠٠ من موظفي الشرطة في تلك المقاطعة.

حقوق الإنسان

٤٤ - ظلت حالة حقوق الإنسان تشهد ورود تقارير عديدة عن ارتكاب الحكومة انتهاكات لحقوق الإنسان، وارتكاب الجماعات المسلحة وعناصر من قوات الأمن الوطنية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

٤٥ - وفي الفترة من ٢ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أوفدت البعثة فريق تحقيق مشتركاً يتألف من ممثلين عن السلطات القضائية وموظفين من البعثة موفدين في مهمة إلى قرية كاماندي غيته، بإقليم لوييرو في مقاطعة كيفو الشمالية. وتمكن المحققون العسكريون من توثيق ٦٣ حالة اغتصاب، وما لا يقل عن ٤ حالات إعدام بإجراءات موجزة، وحالات أخرى من سوء المعاملة أو التعذيب، والسخرة، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، وتدمير الممتلكات، يُزعم أن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحراس المتزهات التابعين للمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة ارتكبوها خلال الفترة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في محلة ندوالي. وذكّر أن انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت في سياق عمليات الإخلاء القسري للسكان المحليين في محاولة من السلطات لاستعادة أراضي دُكر أنها تابعة لمنتزه فيرونغا الوطني.

٤٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه عام ٢٠١٣، أدانت محكمة الحامية العسكرية في كاتانغا العليا أربعة جنود، من بينهم واحد برتبة قائد، بتهمة قيامهم في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بإعدام ١٤ محتجزاً ألقى القبض عليهم للاشتباه بأنهم من مقاتلي جماعة مايي - مايي، بإجراءات موجزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، أدين ما لا يقل عن خمسة ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية وخمسة من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضابط إداري واحد بتهمة ممارسة التعذيب أو التشجيع عليه.

٤٧ - ووردت أيضاً تقارير بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في سياق تجدد أعمال العنف في مقاطعة كيفو الشمالية في منتصف تموز/يوليه، عندما اندلعت الاشتباكات مجدداً بين حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موتاهو. وتعكف البعثة أيضاً على التحقيق في أكثر من ٤٠ حالة من حالات الحرمان غير القانوني من الحرية والاختطاف على يد عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس في كيوانجا وكيومبا، بمقاطعة كيفو الشمالية، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، أبلغ أن ثلاثة مدنيين على الأقل أُعدموا بإجراءات موجزة في كيومبا في ٢٢ تموز/يوليه لمحاولتهم الهرب من حركة ٢٣ آذار/مارس بعد تجنيدهم قسراً.

العنف الجنسي

٤٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد سجلت حالات من العنف الجنسي ارتكبت ضد ١٠٤ نساء وفتيات على الأقل في المقاطعات المتضررة من النزاع. وزُعم أن تلك الحالات ارتكبتها جماعات مسلحة وأفراد من قوات الأمن الوطنية. وكانت الجماعات المسلحة، ولا سيما مقاتلي جماعة مايي - مايي الذين ينشطون أساساً في كيفو الشمالية،

مسؤولة عن ٥٩ حالة. وزُعم أن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولون عن ٣٩ حالة وقعت معظمها في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. أما الحالات الست المتبقية، فكان عملاء آخرون تابعون للدولة مسؤولين عن ارتكابها.

٤٩ - ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، قُدمت المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية إلى ١٢ ٣٩١ شخصاً، من بينهم ٦ ٥٢٢ طفلاً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إطار مساعدة الناجين من العنف الجنسي.

حماية الأطفال والتزاع المسلح

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة واليونيسيف وغيرهما من الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال، من خلال آلية الرصد والإبلاغ، بتوثيق حالات ٣١ طفلاً (٥ فتيات و ٢٦ فتى) كانت قد جندتهم جماعات مسلحة، منهم ١١ طفلاً تحت سن الخامسة عشرة. وكان معظم الأطفال يستخدمون كحمالين وطهاة ومقاتلين. علاوة على ذلك، جرى توثيق أن ٢ ٢٣٤ طفلاً (٤٢٦ فتاة و ١ ٨٠٨ فتية) فروا أو انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة خلال تلك الفترة. ووثقت البعثة واليونيسيف وجهات فاعلة أخرى في مجال حماية الطفل أيضاً حالات ٤٧ طفلاً (٢٠ فتاة و ٢٧ فتى) قتلوا أو شوهوا كنتيجة مباشرة للعنف المتعلق بالتزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - ونتيجة لتعزيز جهود الدعوة والتعاون مع قوات الأمن الحكومية، أطلق سراح ٣٠ طفلاً كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة من مرافق الاحتجاز التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو لأجهزة أمنية أخرى.

٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تولت البعثة تدريب أكثر من ٤٩ ضابطاً من الشرطة الوطنية الكونغولية و ١ ١٨٢ فرداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن ١ ٢٣٦ عنصراً من لواء التدخل في مجال تدابير حماية الطفل وحقوق الطفل.

مؤسسات العدالة والإصلاحات

٥٣ - واصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة المساعدة في إصلاح نظام العدالة، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخمسة مشاريع تتعلق بتنفيذ برنامج العدالة المشترك المتعدد السنوات التابع للأمم المتحدة. وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية، ودعم إنشاء المحاكم الرفيعة المستوى الثلاث الجديدة بموجب دستور عام ٢٠٠٦ وتعزيز المجلس الأعلى للقضاة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، ودعماً لقدرات الحكومة في مجال التخطيط، عرضت البعثة تصورها لمعلم نظام العدالة المدنية على وزير العدل وحقوق الإنسان.

٥٤ - وأسفر الدعم المقدم لنشر المحاكم المتنقلة عن النظر في ١٣٢ قضية وصدور ٥٠ حكماً عن محاكم مدنية وعسكرية. وقُدِّم الدعم أيضاً لإجراء ١٢٥ عملية تفتيش قضائي لزنانات الاحتجاز، مما أدى إلى تسوية وضع ٢٧٤ حالة من حالات الاحتجاز غير القانوني والإفراج عن ٩١ شخصاً. واستمرت البعثة في مساعدة جهاز القضاء العسكري في التحقيق وملاحقة الجرائم الخطيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، أطلقت البعثة والبرنامج الإنمائي في تموز/يوليه مشروعاً لدعم إنشاء خليتين حديديتين لدعم هيئة الادعاء في مقاطعتي كاتانغا وأوريونتال، وذلك إضافة إلى الخلايا الخمس الموجودة بالفعل.

٥٥ - وكثفت البعثة دعمها المقدم لتعزيز قدرات السجون في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأُنجزت في أيلول/سبتمبر دورة تدريبية مدتها ستة أشهر لفائدة ١٠٠ ضابط عسكري من المقرر نشرهم في السجون العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم تدريب أساسي إلى ١٤ من ضباط السجون المعيّنين حديثاً في مقاطعة مبانداكا و ٤٨ من مديري السجون في مقاطعات أوريونتال ومانيمبا وكاساي الشرقية وكاساي الغربية. وبوجه عام، ظلت الحالة الأمنية في السجون متقلبة حيث سُنت عناصر مسلحة من جماعة مايي - مايي هجمات خارجية في سجن كاسابا (لوبومباشي) وبيبي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مقاتلون ومعالون من جماعات مسلحة كونغولية وأجنبية في برنامج البعثة لتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وكان من بينهم ٢٠٠ كونغولي من أفراد الجماعات المسلحة، منهم ٦٣ طفلاً مرتبطاً بالجماعات المسلحة. وقدم حوالي ١٣٢ عنصراً من جماعات مسلحة أجنبية أنفسهم إلى البعثة منذ ١ تموز/يوليه، من بينهم ٩٤ مقاتلاً و ٣٨ معالاً. ومن بين المقاتلين الأجانب وعددهم ٩٤، كان ٥١ مقاتلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ٢١ من حركة ٢٣ آذار/مارس. ومن بين المقاتلين الأجانب المتبقين وعددهم ٢٢، أعلن ٢١ مقاتلاً أنهم مواطنون روانديون سُرحوا إما من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو من جماعات مسلحة كونغولية مختلفة، وكان مقاتل واحد من مواطني أوغندا سُرحه جيش الرب للمقاومة.

٥٧ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم التقني إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تصميم برنامج وحيد وشامل لتزع السلاح والتسريح والإعادة إلى

الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج يستفيد منه المقاتلون الكونغوليون والأجانب على حد سواء. وبدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وضعت الوحدة المنفذة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الصيغة النهائية لمشروع البرنامج وقدمتها إلى الحكومة لكي توافق عليها. وتبلغ ميزانية مشروع البرنامج ٨٥ مليون دولار، وهي موارد لا يزال يتعين تعبئتها.

٥٨ - وحتى منتصف أيلول/سبتمبر، أطلق سراح ٢٣٤ ٢ طفلاً منهم ٤٢٦ فتاة، وقدمت لهم الرعاية المؤقتة، وتم جمع شملهم بأسرهم وقُدّم لهم الدعم في إعادة الإدماج عن طريق برنامج تقوده اليونيسيف لترع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٩ - سجلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة في عدد طلبات إزالة الذخائر غير المنفجرة من المدارس ومعسكرات المرور العابر للمقاتلين متروعي السلاح. وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، تمت إزالة ١٠٥٩ ٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٦١٥ ٣٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة بصورة آمنة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريونتال ومانبيما وكاتانغا. وتُفُذت أنشطة طوارئ تتعلق بالتخلص من الذخائر المتفجرة في منطقة كيباتي بعد انسحاب قوات حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي آب/أغسطس، بدأ تشغيل رقم خط ساخن للطوارئ من أجل تنظيم الطلبات المتعلقة بإزالة الذخائر غير المنفجرة وتوفير الدعم في مجال إدارة المتفجرات من جميع أقسام البعثة.

التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٦٠ - على الرغم من ازدياد أنشطة الجماعات المسلحة والتوترات المتصلة بذلك في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يواصل الشركاء في الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار تنفيذ البرامج. وأحرز التقدم بوجه خاص في إصلاح الطرق وتحسين نوعية الخدمات الإدارية.

٦١ - واستناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي الذي تم إنجازه للاستراتيجية، اكتمل وضع مشروع لإطار برنامجي متكامل في منتصف شهر أيلول/سبتمبر. ويشمل الإطار البرنامجي، الذي سيكون موضوع المشاورات المقرر إجراؤها في الفترة المقبلة بين السلطات الحكومية والشركاء والمناخين الدوليين، إطاراً للرصد والتقييم واستراتيجية تنفيذ شاملة.

٦٢ - ونظمت البعثة حملات توعية من أجل تعزيز التعاون بين السلطات المحلية والسكان، استهدفت أكثر من ٣ ٨٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية، والسلطات المحلية، واللجان

المعنية بخطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريونتال.

٦٣ - وكذلك بدأت البعثة العمل مع الحكومة من أجل تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في أعقاب العمليات ضد الجماعات المسلحة، وذلك بإنشاء "جزر استقرار" لإعادة بسط سلطة الدولة وتميئة الظروف المؤاتية لتحسين الحوكمة وتحقيق التنمية طويلة الأجل.

استخراج الموارد الطبيعية وتجارها

٦٤ - افتتحت الحكومة في ٢٤ تموز/يوليه الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ للمعادن، المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويهدف نظام إصدار الشهادات هذا إلى ضمان أن المعادن المصدرة "بريئة من شبهة الارتباط بالتزاع"، أي بعبارة أخرى أنها تستخرج من مواقع تعدين لا تكون فيها أي جماعات مسلحة أو قوات عسكرية ضالعة في أنشطة التعدين أو التجارة. وضمن هذا الإطار الجديد لا تزال البعثة تشارك مباشرة مع وزارة المناجم في عملية التحقق من مواقع التعدين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد نفذت عمليات التحقق هذه في حزيران/يونيه في كاليمي ونكويرو ومانغا في إقليم كاليهي التابع لمقاطعة كيفو الجنوبية. وفي آب/أغسطس، جرت إحدى عمليات التحقق الهامة في كاتانغا مواقع التعدين التي تغطيها مبادرة سلسلة توريد القصدير التابعة للمعهد الدولي لبحوث القصدير في إطار تنفيذ الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ.

٦٥ - وأحرز التقدم في إنشاء مراكز تجارة المعادن [centres de négoce] في إقليم ماسيسي وواليكالي. وتحت رعاية وزير المناجم والبعثة، وضعت الصيغة النهائية لمشروع اتفاق بين حامل سند ملكية منجم وتعاونية عمال المناجم الحرفيين في روبايا بإقليم ماسيسي. وتعمل السلطات الحكومية والشركاء أيضا على استطلاع سبل تنفيذ نظام التعقب في منطقة بيسي للتعدين الواقعة في إقليم واليكالي، والتي يغطيها مركز نجينجولا التجاري.

رابعا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم في سياق عمليات لواء التدخل التابع للبعثة

٦٦ - بينما يجري نشر لواء التدخل، اضطلعت البعثة بتقييم للمخاطر الأمنية وباستعراض لتدابيرها وإجراءاتها الأمنية القائمة من أجل تحديد المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة المدنيون وأفرادها العسكريون أثناء أداء مهامهم والاضطلاع بمسؤولياتهم. وخلص التقييم إلى أن الازدياد المحتمل للهجمات المباشرة وغير المباشرة، وعمليات نصب الكمائن وأعمال

الاختطاف بأشكالها، فضلا عن وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة، تشكل المخاطر الأمنية الرئيسية وأن حركة ٢٣ آذار/مارس وغيرها من الجماعات المسلحة تمثل المصادر الرئيسية لهذه المخاطر، ولكن السكان المحليين، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، يتحملون المسؤولية عن ذلك بصورة متزايدة. واستجابة لذلك، اعتمدت البعثة تدابير وإجراءات أمنية جديدة للمكاتب الإقليمية، بما في ذلك تدابير تهدف إلى معالجة حالات المقاتلين المسلحين الذين يلتمسون اللجوء إلى مرافق الأمم المتحدة أو يستسلمون فيها.

٦٧ - وبينما ظل مستوى التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وعملياتها منخفضة في الجزء الغربي من البلد، اختلفت الحالة في الشرق بشكل ملحوظ حيث سجل ما مجموعه ٢٦ حادثا أمنيا في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٩ أيلول/سبتمبر. ونظمت احتجاجات عنيفة مناهضة للبعثة اهتمت البعثة خلالها بالتقاعس في مواجهة الخطر الذي تمثله حركة ٢٣ آذار/مارس، وذلك في إقليم نيراغونغو يوم ١٦ تموز/يوليه، وفي غوما يوم ١٨ تموز/يوليه ويومي ٢ و ٢٤ آب/أغسطس. وخلال الاحتجاجات، أصيب ثلاثة من موظفي البعثة وألحقت الأضرار بتسع من مركبات الأمم المتحدة.

٦٨ - وازدادت المخاطر التي تواجه موظفي الأمم المتحدة بشكل إضافي من جراء تجدد العنف وإطلاق النار العشوائي من جانب حركة ٢٣ آذار/مارس في منتصف آب/أغسطس في مقاطعة كيفو الشمالية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أصيبت ثلاث ناقلات جند مدرعة وسيارة إسعاف تابعة للبعثة بطلقات نارية وشظايا عندما أطلقت عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس النار على مواقع البعثة. ومثلما ذكر في الفقرة ١٦ أعلاه، أسفر إطلاق حركة ٢٣ آذار/مارس النار على مواقع البعثة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ آب/أغسطس عن وقوع عدد من الإصابات بين حفظة السلام في البعثة. ونتيجة إطلاق حركة ٢٣ آذار/مارس النار على مطار غوما، ألغت البعثة في ٢٨ آب/أغسطس رحلاتها المدنية إلى تلك المدينة، ونقلت الطائرات بعيدا عن المطار ولجأت إلى تفعيل خطط الطوارئ.

خامسا - إعادة تشكيل البعثة وخارطة الطريق لنقل المسؤوليات

عملية التقييمات المشتركة

٦٩ - في تموز/يوليه، أجرى ممثلو الحكومة والبعثة تقييمات مشتركة بهدف تقييم الحالة الأمنية والإنسانية والتقدم المحرز في بسط سلطة الدولة في ٣٠ إقليما وبلدة في جميع أنحاء مقاطعات أوريونتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا. أما الأفرقة التي أجرت

التقييمات المشتركة، فقد أحاطت علما بالتغيرات التي طرأت على الحالة الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء المقاطعات التي جرى تقييمها (انظر الفرع الثاني من هذا التقرير المتعلق بالتطورات الرئيسية). ووجدت الأفرقة أن البعثة استجابت خلال الفترة المشمولة بالتقرير للاحتياجات المتصلة بتنفيذ ولايتها عموماً، ولا سيما مهمة حماية المدنيين التي تتسم بالأولوية.

نقل المهام

٧٠ - وفقاً للفقرة ١٧ من القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بدأت البعثة عملية تحديد المهام المقرر نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري (أو بدلا من ذلك إلى الحكومة). وهي مهام يتسم الفريق القطري بميزة نسبية فيها أو تنطوي على أعمال تنفذ خارج المناطق المتضررة من النزاع المسلح.

٧١ - وعلى الرغم من أن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري يعملان معا عن كثب في عدة مجالات، فإن الموارد والقدرات المتاحة لشركاء الفريق القطري لا تتناسب مع تلك المتاحة لعمليات حفظ السلام. وبالتالي، لا يمكن اعتبار نقل المهام تسليماً بين طرفين متكافئين بنسبة واحد إلى واحد. وتوافقت الآراء على نقل أنشطة معينة من البعثة إلى الفريق القطري في المجالات التالية: إزالة الألغام، والدعم التقني للانتخابات، والشؤون المدنية، والمسائل الجنسانية، وحماية الطفل، والعدالة والإصلاحات، والعنف الجنسي. وسيسمح ذلك للبعثة بالتركيز على المهام الأساسية التي صدر بها تكليف (انظر الفقرات ١٢ و ١٤ و ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)).

٧٢ - وتسترشد البعثة بالمعلومات المستخلصة من خارطة الطريق الأولية لنقل المهام المبينة أدناه وبالخطوات المقبلة في تخطيطها القائم على النتائج لميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يشمل تقييماً للتخفيضات المحتملة في النفقات. ويجري حالياً تحليل متعمق لأولوياتها وافتراسات التخطيط الخاصة بها واحتياجاتها المحتملة من الموارد في المستقبل بهدف زيادة قدرات المكاتب الميدانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وكاتاغا الشمالية. وتتحدد عملية التخطيط هذه أيضاً بفعل استمرار تحويل الموارد إلى المناطق المتضررة من النزاع وبضرورة دعم تنفيذ الالتزامات الوطنية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون وبتنتاج المشاورات الوطنية.

خارطة الطريق الأولية

٧٣ - بناء على ولايات الوكالات والأوليات المتفق عليها مع الحكومة والواردة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، حُددت على نحو مشترك مجموعة أولية من الأنشطة لنقلها على مدى فترات زمنية مختلفة ورهنا بتوافر الموارد. وتراعي خارطة الطريق الأولية هذه أن نقل المهام إلى الفريق القطري سيجري تدريجياً، بحيث تسلم بعض المهام في الأجل القصير (٦ أشهر إلى ١٢ شهراً) إذا كانت القدرات متوفرة بالفعل و/أو إذا كانت البعثة قادرة على إجراء تعديلات خلال دورة ميزانية واحدة وكانت القدرات متوفرة لدى شركاء الفريق القطري. وستنقل مهام أخرى في الأجلين المتوسط والطويل (من سنة واحدة إلى سنتين) لكي يتمكن أعضاء الفريق القطري من حشد موارد إضافية وزيادة القدرات متى لزم الأمر وحيثما دعت الحال، لا سيما وأن بعض التكاليف قد تزداد بشكل كبير إذا لم يعد بإمكان أعضاء الفريق القطري الاعتماد على الدعم اللوجستي الذي توفره البعثة. وستوضع اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق الأولية عند الانتهاء من تقييم القدرات والموارد.

في الأجل القصير

٧٤ - نظراً لتكوين المكتب المشترك لحقوق الإنسان في البعثة وتسلسله الإداري المزدوج، تضطلع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالفعل بعدة أنشطة في مجال التعاون التقني. وقد نقلت بالفعل إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطة محددة تتعلق بالعنف الجنسي وإدارة قواعد بيانات التوصيف والحماية على الرغم من ضرورة كفالة التمويل الكافي من المساهمات الخارجة عن الميزانية.

٧٥ - وستنقل إلى فريق الأمم المتحدة القطري جميع مهام بناء القدرات التي تستهدف سلطات المقاطعات والسلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحوكمة المحلية والمسائل الجنسانية. وسيتيح هذا للبعثة أن تركز أنشطتها على المصالحة وبناء الثقة وإدارة النزاع وحله، فضلاً عن تعزيز جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وإصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج.

٧٦ - وستواصل اليونيسيف والبعثة الاشتراك في قيادة عملية الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح، والانخراط في الحوار مع مرتكبي هذه الانتهاكات ووضع خطط للعمل، والدعوة من أجل حماية الأطفال في النزاع المسلح. وستتولى اليونيسيف القيادة في تنفيذ آليات الوقاية والاستجابة. وأعدت البعثة

انتداب مستشارين في مجال حماية الأطفال إلى المناطق المتضررة من النزاع المسلح وستواصل، بالاشتراك مع اليونيسيف، تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة لمنع ووقف تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي ترتكبها القوات المسلحة. وفي المناطق غير المتضررة من النزاع، ستنقل إلى اليونيسيف أنشطة التنسيق التي تنفذ دعماً لخطة العمل.

٧٧ - وفي مجال الإصلاحات، ستوقف البعثة عملها المتصل بالأحداث المحتجزين. وتوفر اليونيسيف بالفعل المساعدة في هذا المجال ويمكنها تحمل مسؤوليات إضافية رهنا بتوافر التمويل والقدرات. وقد يستطيع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة توفير المساعدة في مجال الهياكل الأساسية ودعم المرافق الإصلاحية.

٧٨ - وحسبما طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٨ من قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، سينقل عدد من المهام في أقرب وقت ممكن عملياً إلى فريق الأمم المتحدة القطري. أما المهام التي تشمل الدعم في مجال إزالة الألغام، والتوعية بمخاطر الألغام في المناطق غير المتضررة من النزاع، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام وتوفير الدعم للحكومة في مجال الامتثال للالتزامات التعاهدية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، فُستنقل في الأجل القصير إلى الدائرة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي هيئة الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذ هذه الأنشطة داخل الفريق القطري. إلا أنه ينبغي الإقرار بأن هذه المهام ستطلب قدراً كبيراً من الموارد الخارجة عن الميزانية. والدائرة جزء من البعثة والفريق القطري معا وتنقسم أنشطتها إلى أنشطة "دعم البعثات" (الممولة من الميزانية المقررة) و "الأنشطة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام" (الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية). وتحسباً للعمليات التي سيضطلع بها لواء التدخل، ستواصل البعثة في الأجل القصير نشر قدراتها الداخلية في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وإدارة الذخيرة من خلال مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل الاضطلاع بالاستجابات السريعة في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة وعمليات إدارة الذخيرة، بما يتماشى مع المعايير الدولية، دعماً لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة البعثة الأخرى.

٧٩ - وتمشياً مع طلب مجلس الأمن، شرعت البعثة في التخطيط لوقف ما توفره من مساعدة تقنية انتخابية وتدريب وأنشطة بناء القدرات للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وقفا تدريجياً مع مواصلة دعمها لجهود المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص من أجل التشجيع

على تنظيم انتخابات محلية وفي المقاطعات تتسم بالمصداقية والشفافية. وسُيُسترد بالتوصيات الناشئة عن بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه للمضي قدما في المساعدة التي ستقدمها البعثة إلى العملية الانتخابية.

في الأجلين المتوسط والطويل

٨٠ - سينقل إلى شركاء الأمم المتحدة في الأجلين المتوسط والطويل عدد من المهام المرتبطة حاليا بالبعثة في إطار برنامج العدالة المشترك لتمكين البعثة من تحويل تركيزها الإقليمي نحو الشرق. أما المهام المتصلة بتوفير التدريب لموظفي قطاع العدل وتقديم المشورة التقنية وغير ذلك من أشكال المساعدة المقدمة إلى نظامي القضاء المدني والعسكري، بما في ذلك لأغراض تنظيم جلسات المحاكم المتنقلة وإدارة المحفوظات والقضايا، فستنقل إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خارج مناطق النزاع. إلا أن المهام الرئيسية، بما في ذلك مهام بناء القدرات المتصلة بجهود تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع وما يتصل بها من دعم استراتيجي يقدم في كينشاسا، فلا يمكن نقلها في الوقت الراهن.

الخطوات المقبلة

٨١ - في أعقاب نقل مسؤوليات التنسيق من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق تعيين منسقين مشتركين للمناطق في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وكاساي الشرقية، تقوم البعثة مع شركائها في الأمم المتحدة باستعراض الممارسات الحالية للوصول بهذه الترتيبات إلى أفضل المستويات.

٨٢ - وحسبما هو مبين في تقرير المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/19)، تعمل البعثة على توسيع مفهوم المكتب النموذجي للأمم المتحدة لإعادة تخصيص المزيد من الموارد من المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح إلى المناطق ذات الأولوية في المقاطعات الشرقية. وسُيُبقي المكتب النموذجي للأمم المتحدة على حد أدنى من الوجود للاضطلاع بالمهام الرئيسية الصادر بها تكليف دعما لتوطيد السلام من أجل مواصلة رصد الوضع في المناطق التي تعتبر حاليا غير متضررة من النزاع للوقوف على أي خطر يحتمل أن يهدد الاستقرار وأمن السكان المحليين.

٨٣ - وفي الوقت نفسه، ستحاور البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة بشأن احتمال نقل مهام إلى الشركاء الوطنيين، ووضع الصيغة النهائية لتقييم للقدرات والمزايا النسبية لأعضاء الفريق القطري من أجل تحديد الثغرات والقدرات القائمة والتوصية باتخاذ

التدابير اللازمة لتعزيز هذه القدرات؛ ووضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد لفائدة أعضاء الفريق القطري.

٨٤ - وسيضمن تقريرى المقبل إلى مجلس الأمن، الذى سيقدم فى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خارطة طريق أكثر تفصيلا تشمل جدولا زمنيا لعملية النقل. وسأضمنه أيضا تحليلا للمخاطر والاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من هذه المخاطر.

سادسا - ملاحظات

٨٥ - اتخذ الرئيس كاييلا وحكومته خطوات إضافية للوفاء بالتزاماتهما الوطنية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون. وقد بعث ذلك على الأمل بعض الشيء فى إمكانية إحلال السلام والأمن فى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وسرني ما أحرز من تقدم فى إطلاق حوار وطني يهدف إلى بناء توافق فى الآراء بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الكونغولية بشأن أفضل الطرق للمضى قدما فى الإصلاحات والسياسات الهامة، إلا أنه يؤسفني غياب بعض أحزاب المعارضة السياسية. ويمثل المضي قدما فى الإصلاحات عملية معقدة تتطلب وجود إرادة سياسية. وأحث جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على مواصلة إجراء حوار تُسمع فيه أصوات ممثلي جميع الانتماءات السياسية. فلا بد من القيام بذلك من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة للتراع فى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتمهيد لإجراء انتخابات وطنية ومحلية تتسم بالمصداقية والشفافية ضمن إطار زمني يحدده الدستور وكفالة التركيز بحزم على التنمية المستدامة.

٨٦ - وقد غطى على هذه التطورات الإيجابية تجدد أعمال العنف فى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة ازدياد أنشطة الجماعات المسلحة، لا سيما محاولة الهجوم على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسكان مدينة غوما التي قامت بها حركة ٢٣ آذار/مارس، فضلا عن تصعيد تحالف القوى الديمقراطية هجماته فى كيفو الشمالية. ولا تزال توجد أيضا تهديدات أمنية خطيرة فى كيفو الجنوبية وكاتانغا وأجزاء من مقاطعتي أوريونتال ومانبيما. ويستمر ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي فى المناطق المتضررة من التراع فى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فى ذلك أعمال الخطف والاعتصاب وعمليات القتل المحددة الهدف وتجنيد الأطفال فى الجماعات المسلحة.

٨٧ - وإني أدين بشدة الخطر الذى يهدد أمن السكان المدنيين بسبب وجود حركة ٢٣ آذار/مارس شمال مدينة غوما بالقرب من كيبومبا. ولا تزال الأنشطة العسكرية التي تقوم بها حركة ٢٣ آذار/مارس تقوض سلطة الدولة وتؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقانون

الإنساني، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وتتسبب في حالات تشرد جماعي ومعاونة بشرية في كيفو الشمالية والمناطق المحيطة بها. كما إنني أشجب بأشد لهجة قتل اثنين من حفظة السلام التابعين للبعثة وإصابة ١٣ آخرين بجروح في كيفو الشمالية عندما أطلقت عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس النار عليهم بينما كانوا يضطلعون بالمهام المكلفين بها. ويمثل تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، إلى جانب وجود جماعات مسلحة أجنبية أخرى، عقبة أمام تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع جيرانها. وإني أؤيد الدعوة التي وجهها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى الإسراع في احتتام محادثات كمبالا. فمن شأن اتفاق يتم التوصل إليه من خلال هذه المحادثات أن يسهم في تسوية دائمة للتراع. وفي الوقت نفسه، تظل البعثة ملتزمة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) لحماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٨ - وسيواصل ممثلي الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى العمل يدا بيد وبالتشاور مع المبعوثين الخاصين الآخرين للمنطقة، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل مضاعفة الجهود دعما لعملية السلام. وقد قام المجتمع الدولي باستثمارات هامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولا بد من استمرار الدعم الذي يقدمه من أجل المضي قدما في الإصلاحات الهامة.

٨٩ - وقد دلت الأحداث التي وقعت مؤخرا في غوما على مدى فعالية العنصر العسكري للبعثة، بما في ذلك لواء التدخل، في دعم استراتيجية سياسية أوسع نطاقا. ويؤدي الدعم الذي تقدمه قوة البعثة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دورا حاسما في حماية المدنيين في غوما وفي مخيمات المشردين داخليا من الخطر المادي الذي يحدق بهم بسبب وجود حركة ٢٣ آذار/مارس وفي الحث على استئناف محادثات كمبالا. وهذا الموقف القوي أساسي لنجاح استراتيجيتنا إلا أنه سيستخدم بحذر نظرا للآثار السياسية والإنسانية التي قد تترتب على استعمال القوة. وبالرغم من أن البعثة ستواصل القيام بكل ما يمكن من أجل حماية المدنيين الذين يحدق بهم الخطر، فلن يكون عنصرها العسكري قادرا على حل جميع المشاكل التي يواجهها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل نشر لواء التدخل واستخدامه عنصرا واحدا فقط من العناصر العديدة اللازمة للتصدي لأعمال العنف المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أشجع جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون على الوفاء بالتزاماتها بحسن نية.

٩٠ - والبعثة ملتزمة بتكثيف جهودها الرامية إلى مساعدة السلطات الكونغولية في إجراء الإصلاحات الأساسية، لا سيما في قطاع الأمن، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتوفير حماية أفضل للمدنيين، ونزع سلاح المقاتلين الكونغوليين والأجانب السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإنني متفائل إزاء التقدم الذي أحرزته الحكومة خلال الأشهر الأخيرة في وضع مشروع برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن للمقاتلين الكونغوليين والأجانب. وينبغي الآن اتخاذ خطوات لتعجيل الموافقة عليه والتخطيط لتعبئة سريعة للموارد من أجل دعم تنفيذ البرنامج الجديد، فضلا عن الأنشطة المؤقتة. كما يجب تنفيذ الإصلاحات الأساسية الأخرى على وجه السرعة.

٩١ - وحسب الطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، يعرض هذا التقرير خارطة طريق أولية لنقل المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق غير المتضررة من النزاع، وبصورة أساسية في الجزء الغربي من البلد. ويحدد التقرير عددا من المهام التي يمكن نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وبلاستناد إلى تقييم للمزايا النسبية والفجوات في الموارد وإلى مشاورات تجرى مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، سأضمن تقريرتي المقبل الذي سيُقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مزيدا من التفاصيل بشأن الجدول الزمني وتحديد المهام الإضافية المقرر نقلها.

٩٢ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مارتن كويلر، الذي تولى مهام منصبه في ١٣ آب/أغسطس وإلى جميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري على ما بذلوه من جهود دؤوبة في ظروف صعبة جدا. وأود تحديدا أن أشيد ببسالة وعزيمة الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين التابعين للبعثة والعاملين في بيئة ما فتئت تكون بالغة الخطورة وسريعة التقلب، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. وأود أن أعرب عن تقديري البالغ للوحدة التزانية التي فقدت اثنين من جنودها في سبيل حماية المدنيين في غوما في ٢٨ آب/أغسطس. كما أود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تواصل توفير دعمها الذي لا يقدر بثمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية.